آراء حديثة في السجع

١ — في كتاب « النثر الفني » للدكتور زكي مبارك جزء أول ص ٢٥ ما يلي « أذكر أنني كنت أحاور المسيو مرسيه في تطور السجع فأخرج رسائل الجاحظ وفيها هذه العبارة : (إن معاوية مع تخلفه عن مراتب أهل السابقة أملى كتاباً إلى رجل فقال فيه (لهو أهون عليّ من ذرة ، أو كلب من كلاب الحرة) ، ثم قال : (امح من كلاب الحرة واكتب من الكلاب) كأنه كره اتصال الكلام والمزاوجة ، وما أشبه السجع ، ورأى أنه ليس في موضعه) وكان المسيو مرسيه يظن أن في هذه العبارة دلالة على أنهم كانوا إذ ذاك لا يستحبون الكلام المسجوع ، فوجهت نظره إلى أن لهذه العبارة معنى آخر ، ذلك أن السجع فن رقيق لا يصلح في ذلك المقام ، وهو مقام تهديد ووعيد »

إلى هنا انتهى كلام الدكتور . وقد قرأت في كتاب « بعيقرية محمد » للأستاذ العقاد ما يلي : « أجاب الرسول أبا سفيان عند ما خيره بين نصف نخل المدينة أو الخراب والدمار فقال : (وصل كتاب أهل الشرك والنفاق ، والكفر والشقاق ، وفهمت مقالتكم ، فوالله ما عندي جواب إلا أطراف الرماح ، وأشفار الصفاح ! »

« فهذا السجع في هذا المقام أصلح لخطاب الجاهلين لأنهم يعرفون منه معنى التوثيق والتمكن ، كما يعرفون منه معنى المناجزة والتخويف »

هذان رأيان في السجع متعارضان . أما الدكتور زكي مبارك فهو يرى أن السجع فن رقيق لا يصلح في مقام التهديد والوعيد ، وأما الأستاذ العقاد فيرى في السجع ضخامة وفخامة وهما أصلح في المناجزة والتخويف ... فما رأي الأستاذين ؟

٢ — يخبرنا الدكتور زكي في كتابه « النثر الفني » ص ٦٤ أن المسيو مرسيه والدكتور طه حسين ومن شايعهما قرروا أن السجع لم يلتزم إلا في القرن الرابع ، وأن المسيو مرسيه وجد كتاباً لمؤلف قديم اسمه الأخضري ، وأنه منسوب إلى القرن الثالث ، وأصر مرسيه على ضمه إلى كتاب القرن الرابع ووافقه الدكتور طه لهذا السبب .

وللأستاذ أحمد أمين جادة مثل هذه ؛ ففي كتاب ضحى الإسلام ص ٢٣٦ ج ١ أنكر نسبة كتاب « الرد على ابن المقفع » إلى القاسم بن ابراهيم وكانت حجته « أن القاسم عاش في النصف الأول من القرن الثالث والكتاب مسجوع . ونحن نعلم أن هذا العصر (عصر الجاحظ) لم يتكلف فيه سجع ، ولم تؤلف فيه كتب مسجوعة ... »

ولكن ما رأيهم في كتاب « الحاسد والمحسود » الذي كتبه الجاحظ نفسه ، ونظرة فيه تقنعهم بأن نظريتهم خاطئة ، أو على الأقل مبالغ فيها إلى حد بعيد . فكتاب الجاحظ في الحسد أغلبه سجع متكلف . وإني أورد هنا بعض فقرات منه لأثبت ما أقول : (الحسد أبقاك الله داء ينهك الجسد ، ويفند الأود ، علاجه عسر ، وصاحبه نجر ... قاطع كل رحم بين الأقرباء ، وملقح الشر بين الخلطاء ... والحسد هو الذي جعل (ابن آدم يلقي على أخيه الحجر شادخا ، فيصبح عليه نادماً صارخا ... وعبد الله بن أبي نبين للناس عقله ، وافتقدوا منه جهله ، ورأوه لذلك أهلاً ، لما أطاق حملا ... والحسود لولا عناية الله لأمسى وماله مسلوب ، ودمه مصبوب ، عراق ممطوك ، وعرضه بالضرب منهوك ...

ثم ختم الرسالة بقوله : وما أرى السلامة إلا في قطع الحاسد ، ولا السرور إلا في افتقاد وجهه ، ولا الراحة إلا في عدم مداراته ، ولا الربح إلا في ترك مصافاته ، فإذا فعلت ذلك فكل هنيئاً ، واشرب مريئاً ، ونم رخياً ، وعش في السرور ملياً ...»

هذه فقرات من كتاب « الحاسد والمحسود » والمطلع عليه يجد السجع فيه غالباً ، فهل ننكر نسبته إلى الجاحظ ؟ أم هل نزحزح الجاحظ إلى القرن الرابع ؟ ؟

٣ — في الحق أن أصحاب هذا المذهب غالوا وبالغوا في تعنتهم وغلوهم وما كان ذلك منهم إلا ليثبتوا نظرية بادوا بها من قبل ، وهو أن السجع من الزخرف الفني الذي اكتسبته العربية من

اتصالها بالفارسية واليونانية .. والواقع أن السجع كما يقول الدكتور مبارك « من مميزات البلاغة الفطرية » ، وقد اعترف المسيو مرسيه بذلك عند ما قال : (وكأنهم بدأوا يكرهون السجع في العصر الأموي) أي أنه اعترف بأن كان هناك سجع ثم بدأ الناس يكرهونه ، والسجع من الزخرف الفني الذي زعموا أن العربية لم تعرفه إلا بعد اتصالها بالفارسية واليونانية .

محمد السيد أبو السعود

هول اختلاف القراءات أيضاً

ينكر الأستاذ الفاضل عبد المتعال الصعيدي ما ذكرته من أن : المسلمين على عهد الرسول كانوا يتلقون القرآن منه سماعاً ويطوون صدورهم عليه حفظاً وفهماً ، دون ما حاجة منهم إلى النظر في شيء من آياته مخطوطاً . وهو ينعت هذا الكلام بالغرابة ، وبأنه « لا يتفق مع المعروف عن المسلمين في ذلك العهد » . ويلزمني الآن أن أنص على أن تلقي القرآن شيء ، وحفظه كله أو بعضه أو عدم حفظه ألبتة ، شيء آخر

فزعم الأستاذ أن جمهور المسلمين « لم يكن يأخذ نفسه بحفظ القرآن » — وحاشا أن يصح ذلك — لا يعتبر رداً على ما حاول نقضه من كلامي السابق . لأن موضوع الحديث هنا هو تلقي القرآن ، أعني إجادة تلاوته على وجهه الصحيح ، بطريق ما ؛ كيف يكون هذا التلقي ؟ وما مبلغ العلاقة فيه بين السماع شفاها والقراءة في مخطوط ؟

لست أشك في أن الأستاذ يوافقني على أن الأساس في التلقي هو السماع من الرسول ، ثم من صحابته الذين أجادوا النقل عنه . فذلك ما يقول به كل ملم بهذا الموضوع ؛ ولكن الأستاذ يضيف من عنده إلى هذا قصة طريفة ، فهو يتخيل — ويريدنا على أن نتخيل معه — أن المسلم من هؤلاء كان يمضي إلى بيته وفي يده أديم أو عظم فيه الآية والآيات ، فيكب على قراءته في مشقة وصعوبة . وتلتبس عليه خلال ذلك حروف متشابهة ، كالياء مع الباء (وعدها إياه ، وعدها أباه) والثاء والتاء مع الباء والنون (فتثبتوا ، فتبينوا) . ويَنْبَهم عليه وجه الصواب في كل ذلك ، فيرجع إلى الرسول يستفتيه ، فيقول له : اقرأ بكلام الحرفين ، فالباء أخت الياء ، وغيرك قد استعصى عليه ذلك أيضاً . فذلك معنى الرجوع إلى الرسول وإقراره ما يراه للتخفيف عن المسلمين في مثل هذه الكلمات التي اشتبهت حروفها ، مما يشير إليه الأستاذ في كلمته الأولى (ع ٤٨٨) من « الرسالة » .

والأستاذ عبد المتعال يعتنق بهذا الكلام — دون أن يشعر — مذهب القائلين إن القرآن نزل بمعانيه دون ألفاظه وتراكيبه ، وهو مذهب لم يحكَ إلا على ألسنة بعض ذوي المقاصد السيئة من المستشرقين ؛ وإلا فما معنى أن يذكر لنا ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن الرسول كان ممن يبدلون كلمة بكلمة أخرى تباينها في معناها ، لمجرد الاشتباه بين حرفين متقاربين في رسمهما للعربي ؛ وقد يكون هذا الاشتباه راجعاً إلى ضعف بصر القارىء ، أو رداءة الخط ، أو رثاثة الأديم مثلاً ؟!

إن الضابط المشترط في القراءة الصحيحة معروف ، وقد أشار إلى هذا بإيجاز الأستاذ الفاضل محمد غسان في كلمته — وإلى القارىء ما قاله ابن الجزري بصدد ذلك في كتابه « النشر » « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن »

ومن ذلك الوجه صحت هذه القراءات لدى أكثر المفسرين — وقد ذكرنا منهم فيما تقبل صاحب الكشاف — ولم يكن لتشابه الحروف دخل في تصحيح هذه القراءات ؛ بل إن هذا التشابه نفسه ، قد أدى ببعضهم إلى اعتبارها تصحيفاً كالسيوطي صاحب المزهر والذين نقل عنهم —

هذا وإن إذن الرسول في كتابة القرآن وقراءته أمر معلوم لدى كل مسلم ، وأسماء كتاب الوحي وسيرهم معروفة لنا جميعاً ، فلم يأت الأستاذ بجديد في إشارته إلى ذلك ؛ وهو لم يسدُّ وجه الصواب في قوله إن من لا يحفظ القرآن كانت تعتريه الصعوبة في نطق بعض الكلمات ، ولكنه أخطأ حين عقب على تلك الحقيقة فقال : « ومن هذا يجيء التيسير في قراءتها — يعني بعض الكلمات — على ما تحتمله من الوجوه ! » فليس مجرد الصعوبة في القراءة هو علة هذا التيسير كما ذكرنا .

بقي أن نشير إلى أن الأستاذ عبد المتعال يبالغ في شأن الرقاع المخطوطة كثيراً ، وما أشك في أنه يعلم ما فيه الكفاية عن حياة (الحفاظ) الذين كانوا يمضون بأمر الرسول إلى الجهات النائية لتحفيظ المسلمين آيات القرآن ، وتلقينهم أوجه التلاوة

الصحيحة ؛ بل لعله يعلم أيضاً أن الرسول قبل الهجرة بعث إلى المدينة من يحفظ أهلها من المسلمين ما كان قد نزل من السور ؛ فلم يكن يُجزى في كل هذا قراءةُ مخطوط دون الرجوع إلى تلاوة القراءة والحفاظ الموثقين والأثبات .

ومن الأمور المعروفة أيضاً أن عمر بن الخطاب لم يشعر بالحاجة إلى جمع الرقاع ، ويتسحّ للخليفة الصديق بذلك ، إلا بعد أن تفرق هؤلاء الحفاظ في أطراف البلاد وفنى كثير منهم في الوقائع والغزوات . إذ كان في هؤلاء — على حياة الرسول ومن بعده — الغناء كل الغناء عن القراءة في صحيفة أو النظر في مخطوط . ومعلوم أن الرجوع كان إلى هؤلاء أيضاً في توثيق ما ورد بهذه الرقاع ، لما قد عرفوا به من جودة الحفظ وصحة السماع ، مع إدمان التلاوة على نهجها الصحيح .

(جرجا) محمد عزت عرفة

حفاظ القرآن في عصر النبوة

قال الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في كلمته (حول اختلاف القراءات في القرآن) في العدد (٤٩٠) : « وكان القليل منهم — أي من المسلمين في عهد النبوة — يحفظ السورة أو السورتين وقد مات النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحفظ القرآن كله منهم إلا عدد لا يكاد يتجاوز عدد الأصابع »

وهذا غير صحيح لأن حفاظ القرآن كله في عصر النبوة لا يحصون بفضل تحضيض النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين على حفظه ، وتفانيهم في إطاعة أمره ، حتى أن داراً للقراء كانت أنشئت بالمدينة المنورة قبل الهجرة ، وندب القارئ المشهور مصعب بن عمير رضي الله عنه لتحفيظ القرآن فيها ، وكانت صفة مسجد النبي عليه السلام مجمعاً له دوى بمدارسة القرآن وحفظه ، وكان صلوات الله عليه يبعث من أصحاب هذه الصفة عشرات إلى القبائل التي يسلم أهلها لتعليمهم القرآن . وقد استشهد في وقعة بئر معونة زهاء سبعين من الحفظة ، واستشهد في وقعة اليمامة نحو ذلك

وما يذكر في بعض الكتب من أسماء قراء الصحابة رضي الله عنهم إنما يذكر لمناسبات لا بقصد الاستقصاء ، وقد سرد منهم ابن حجر في (فتح الباري) تسعة وعشرين حافظاً ممن يستظهرون القرآن جميعه (ج ٩ ص ٤٣) . ولعل الأستاذ الصعيدي اشتبه عليه ما يروى عن أنس رضي الله عنه من أن حفاظ القرآن أربعة ، فلم يفهم أن الظاهر من طرق الحديث أن هذا القصر إضافي لأن مورده في مفاخرة بين الأوس والخزرج ، أي أن حفاظ القرآن هؤلاء هم من الخزرج لا من الأوس . ومن الجلي أن هذا القصر الإضافي إنما هو بالنظر إلى علم أنس ليس غير

وأما الذين كانوا يحفظون بعض القرآن فما أكثر عديدهم كذلك ، فهذه كتب الصحاح والسنن والمسانيد تحدثنا بما كان يتلى في الصلوات الجهرية من السبع الطوال وغيرها مما يدل على كثرة من كان يحفظ شتى السور من الصحابة رضي الله عنهم . وكان دأبهم في تعليم من لا يتيسر له حفظ القرآن كله أن يعلموه سوراً منه ولغيره سوراً أخرى فوجد بذلك كثيرون ممن يحفظون سور القرآن متفرقة ، عدا حفاظ القرآن بجميعه

وأما قول الأستاذ الصعيدي : « أما كتابة القرآن وقراءته فكان فيهما إذن عام من النبي صلى الله عليه وسلم .... إلخ » فأجتزئ في رده بما ورد في الأقوال المأثورة : « لا تأخذ القرآن من مصحفي لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول مشافهة

محمد غساني

نصيحة شعر

كنت قرأت مقالاً عنوانه « مشاركة الأدب الإنجليزي في الدراسات العربية » نقلاً عن (برنارد لويس) للأستاذ عبد الوهاب الأمين في عدد الرسالة رقم (٤٨٦) ، وقد ذكر الكاتب فيما ذكر بيتين نسبهما إلى المستشرق « بالمر » قائلاً ما نصه بالحرف : « وتعتبر القطعة التالية نموذجاً لشعر بالمر العربي :

ليت شعري هل كفى ماقد جرى ... مذ جرى ماقد كفى من مقلتي؟
قد برى أعظم حزن أعظمي ... وفنى جسمي حاشا أصبرى »

وكنت قبل قراءتي للمقال أتصفح ديوان ابن الفارض وقد ورد هذان البيتان في قصيدته التي مطلعها :

سائق الأظعان يطوي البيد طي ... منعماً عرج على كثبان طي

فهل من يتكرم بما يفيد عما إذا كان البيتان حقيقة من شعر بالمر وأنهما نسبا خطأ لابن الفارض ، أم أنهما حقيقة لابن الفارض وأن الكاتب قد وقع في خطأ نسبتهما لبالمر

(السودان) محمد بشير

(طبعت بمطبعة الرسالة بشارع السلطان حسين — عابدين)